S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25859
28 May 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

عقب إجراء مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي، باسم المجلس، في جلسته ٣٢٢٥، المعقودة في ٢٨ ايار/مايو ١٩٩٣، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "خطة للسلام: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم":

"وفقا للبيان الصادر عن مجلس الأمن في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (S/24728)، عقد المجلس جلسة خاصة مكرسة لتقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" (S/24111). واختتمت هذه الجلسة المرحلة الحالية من نظر المجلس في هذا التقرير. وبهذه المناسبة، يود المجلس أن يعرب مرة أخرى عن امتنانه للأمين العام لهذا التقرير.

"ويوصي مجلس الأمن بأن تجعل جميع الدول مشاركتها في عمليات حفظ السلم الدولية ودعمها لها جزءا من سياستها الخارجية وسياستها المتعلقة بالأمن القومي. وهو يرى أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ينبغي الاضطلاع بها وفقا للمبادئ التنفيذية التالية بما يتمشى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة: وجود هدف سياسي واضح مع ولاية دقيقة تخضع للاستعراض الدوري وللتغيير في طابعها أو مدتها من المجلس ذاته فحسب؛ وموافقة الحكومة و، اذا اقتضى الأمر، موافقة الأطراف المعنية، إلا في الحالات الاستثنائية؛ ودعم التسوية السياسية أو التسوية السلمية للنزاع؛ والحيدة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن؛ واستعداد مجلس الأمن لاتخاذ التدابير الملائمة ضد الأطراف التي لا تلتزم بقراراته؛ وحق مجلس الأمن في أن يأذن باستخدام جميع الوسائل اللازمة لتمكين قوات الأمم المتحدة من الاضطلاع بولايتها وحق قوات الأمم المتحدة الأصيل في اتخاذ التدابير الملائمة للدفاع عن نفسها. وفي هذا السياق، يؤكد مجلس الأمن الحاجة الى تعاون الأطراف المعنية تعاونا تاما في تنفيذ ولاية عمليات حفظ السلم فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويشدد على أن عمليات حفظ السلم ينبغي ألا تكون بديلا عن التسوية السياسية وألا يتوقع استمرارها إلى الأبد.

"وقد درس مجلس الأمن بعناية توصيات الأمين العام الواردة في "خطة للسلام" وهو يشيد بما قدمته اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم وغيرها من الهيئات ذات الصلة التابعة للجمعية العامة من مساهمات قيمة في هذا الصدد. فهذه المناقشات والمشاورات تجعل بالإمكان صياغة الأولويات المشتركة للدول الأعضاء بصورة أكثر وضوحا.

"وبصدد النمو السريع في عمليات حفظ السلم والنهج الجديدة المتبعة فيها، يشيد مجلس الأمن بالتدابير الأولية التي اتخذها الأمين العام لتحسين قدرة الأمم المتحدة في هذا الميدان. وهو يعتقد أنه يلزم اتخاذ خطوات جديدة جريئة ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى موافاة الأمين العام بآرائها كما يدعو الأمين العام إلى أن يقدم بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ تقريرا آخر موجها الى جميع أعضاء الأمم المتحدة يتضمن مقترحات جديدة محددة لزيادة تحسين هذه القدرات بما في ذلك ما يلي:

- تعزيز وتدعيم هيكل حفظ السلم والهيكل العسكري بالأمانة العامة، بما في ذلك إنشاء مديرية للخطط والعمليات الجارية تقدم تقاريرها إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلم بغية تسهيل التخطيط وتعزيز التنسيق؛

- قيام الدول الأعضاء بالإخطار عن القوات أو القدرات المحددة التي يمكن، بموافقة السلطات الوطنية فيها، أن تتيحها للأمم المتحدة، على أساس كل حالة على حدة، للاشتراك في النطاق الكامل لعمليات حفظ السلم أو العمليات الإنسانية؛ وفي هذا الصدد، يحمد المجلس للأمين العام جهوده الرامية إلى التحقق من مدى استعداد قوات أو قدرات الدول الأعضاء واتاحتها لعمليات حفظ السلم، ويشجع الدول الأعضاء على التعاون في هذه الجهود؛

- إمكانية الاحتفاظ باحتياطي دائر محدود من المعدات المستخدمة عادة في عمليات حفظ السلم أو العمليات الإنسانية؛

- توفير عناصر يمكن ادراجها في البرامج الوطنية للتدريب العسكري أو تدريب الشرطة لأغراض عمليات حفظ السلم لإعداد الأفراد للقيام بدور في عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة، بما في ذلك اقتراحات بشأن إمكانية إجراء تدريبات متعددة الجنسيات لحفظ السلم؛

- صقل الإجراءات الموحدة بهدف تمكين القوات من العمل سويا على نحو أكثر فعالية.

- تنمية العناصر غير العسكرية لعمليات حفظ السلم؛

"وبالنظر إلى تصاعد تكاليف عمليات حفظ السلم وتعقدها، فإن مجلس الأمن يطلب أيضا إلى الأمين العام أن يتناول في تقريره التدابير الرامية إلى ترتيب هذه العمليات على أساس مالي أقوى وأدعى للدوام، مع الأخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء، تقرير فولكير - أوغاتا وتناول

الإصلاحات المالية والإدارية الضرورية، وتنويع التمويل، والحاجة الى ضمان موارد كافية لعمليات حفظ السلم وكفالة أقصى قدر من الوضوح والمساءلة في استخدام الموارد. وفي هذا السياق، يستذكر المجلس أنه وفقا للميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، فإن تمويل عمليات حفظ السلم مسؤولية جماعية لجميع الدول الأعضاء، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها ويشجع الدول التي يمكنها تقديم تبرعات على أن تقوم بذلك.

"ويعرب مجلس الأمن عن امتنانه للعسكريين والمدنيين الذين خدموا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم أو يخدمون فيها حاليا. ويشيد بالمواطنين الشجعان لعشرات من الدول الذين قتلوا أو جرحوا وهم يؤدون واجبهم للأمم المتحدة. كما يدين بقوة الاعتداءات على حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة ويعلن تصميمه على بذل جهود أكثر حسما لضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وهم يؤدون واجباتهم.

"ووفقا للفصل السادس من الميثاق، يلاحظ مجلس الأمن ضرورة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الدبلوماسية الوقائية. ويرحب بقرار الجمعية العامة ٤٧/١٢٠. ويلاحظ مع الارتياح زيادة استخدام بعثات تقصي الحقائق. ويدعو الدول الأعضاء إلى تزويد الأمين العام بالمعلومات التفصيلية ذات الصلة عن حالات التوتر والأزمات المحتملة. ويدعو الأمين العام إلى النظر في التدابير الملائمة لتعزيز قدرة الأمانة العامة على جمع المعلومات وتحليلها. ويسلم مجلس الأمن بأهمية انتهاج نهج جديدة لمنع الصراعات، ويدعم الوزع الوقائي، على أساس كل حالة على حدة، في مناطق عدم الاستقرار والأزمات المحتملة التي يمكن أن يؤدي استمرارها إلى تعريض صيانة السلم والأمن الدوليين للخطر.

"ويشدد مجلس الأمن على الصلة الوثيقة التي قد توجد، في حالات كثيرة، بين المساعدة الإنسانية وعمليات حفظ السلم ويقدر تقديرا كبيرا الجهود التي بذلها الأمين العام مؤخرا بهدف زيادة تحسين التنسيق بين الدول الأعضاء والوكالات والمنظمات ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وفي هذا الصدد يكرر تأكيد اهتمامه بضرورة وصول موظفي المساعدة الإنسانية دون عائق إلى من هم في حاجة إليها.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد الأهمية التي يوليها لدور الترتيبات والمنظمات الإقليمية، وللتنسيق بين جهودها وجهود الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين. ويرحب المجلس باستعداد الدول الأعضاء، سواء تصرفت على الصعيد الوطني أم من خلال منظمات أو ترتيبات إقليمية، للتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى عن طريق توفير مواردها وقدراتها الخاصة لأغراض حفظ السلم. ومجلس الأمن، إذ يتصرف في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يطلب إلى المنظمات والترتيبات الإقليمية أن تنظر في سبل ووسائل تعزيز مساهماتها في صيانة السلم والأمن. ويعرب مجلس الأمن، من جانبه، عن استعداده للقيام، مراعيا الظروف

الخاصة، بدعم وتيسير جهود حفظ السلم المبذولة في إطار المنظمات والترتيبات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من الميثاق. ويتطلع مجلس الأمن إلى تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

"ويوجه مجلس الأمن الانتباه إلى الدلالة المتزايدة لبناء السلم بعد انتهاء الصراع. والمجلس مقتنع بأن بناء السلم في الظروف الراهنة مرتبط بصيانة السلم برباط لا ينفصم.

"ويشدد مجلس الأمن على قيمة الاجتماعات الرفيعة المستوى التي يعقدها المجلس ويعرب عن عزمه على عقد اجتماع من هذا القبيل بشأن موضوع حفظ السلم في المستقبل القريب".

- - - - -